

ليلة القبض على بعيو

مدير قناة "ليبيا الأحرار"، التي تبث برامجها من تركيا بتمويلات قطرية باذخة، بالتورط في قضية فساد، وأنه استحوذ في العام 2013 على مبلغ 35 مليون دينار ليبي (28 مليون دولار أميركي) تم رصده من سلطات طرابلس لتأسيس قناة رسمية تحمل اسم "ليبيا"، وسافر إلى خارج البلاد دون أن يترك أثرا.

في 16 أكتوبر الجاري، أصدر بعيو تعليماته إلى وسائل الإعلام الخاضعة لسلطاته، بما في ذلك وكالة الأنباء، بالقطع مع خطاب الكراهية والتجزئة وعدم التعرض للقائد العام للجيش المشير خليفة حفتر بآية عبارات مسيئة، وأمر قنوات التلفزيون الرسمية والخاصة التي تبث من طرابلس بحذف شعار "بركان الغضب" من شاشاتها، كان يرى أن "هناك بعض المحددات أو الثوابت التي سيتم العمل عليها لتنظيم الإعلام والقضاء على الفوضى".

الحبيب الأسود
كاتب تونسي



أعلن أمس عن إحالة محمد بعيو رئيس المؤسسة الليبية للإعلام إلى المدعي العام العسكري بتهمة الخيانة العظمى وقت التقدير العام وذلك بقرار من أمر المنطقة العسكرية الغربية لحكومة الوفاق أسامة الجويلي، وبضوء أخضر من أمراء الحرب في مصراتة وطرابلس.

عندما اتجهت عناصر من كتيبة ثوار طرابلس مساء الثلاثاء من "عين زارة" إلى "السبعة" على متن مركبات مسلحة بمضادات الطيران، لتختطف رئيس المؤسسة الليبية للإعلام، محمد بعيو، وولديه الشابين عمر وأحمد، وتقلعه إلى مقر الكتيبة للتحقيق معه، كانت هناك قوات أخرى قد حاصرت مقر قناة ليبيا الوطنية الرسمية، واقتحم بعض أفرادها مكتب بعيو الموجود بداخلها، واستولوا على الوثائق الموجودة هناك، وأمروا العاملين في القناة بإعادة رمز "بركان الغضب" إلى أعلى يسار الشاشة وبث أناشيد تحريضية، الهدف منها تبليغ رسالة مفادها أن الميليشيات لا تزال صاحبة القول الفصل في غرب ليبيا.

بالتزامن، كانت عناصر أخرى قد اتجهت إلى منزل هند عمار، وهي فنانة وإعلامية تم تكليفها مؤخرا بوظيفة رئيسة إدارة البرلمان بالتلفزيون الرسمي، حيث تم اختطافها وتعنيف زوجها الذي كان يحاول حمايتها، وردت وسائل إعلام إخوانية السبب إلى أنها كانت مؤيدة لعملية الكرامة التي أطلقها الجيش الوطني في ربيع 2014 ضد الجماعات الإرهابية والميليشيات الخارجة عن القانون.

ما دامت هناك جماعات مسلحة وشباب مندفع بهوس تسلطي وما دام المجتمع الدولي عاجزا عن جمع السلاح وحل الميليشيات سيقى الوضع على حاله وستبقى الدولة المدنية الديمقراطية مجرد شعار أجوف

بعد ساعات من حذف القنوات شعار "بركان الغضب"، وتوقفها عن التهجيم على الجيش وحفتر، وصمت رئاسة المجلس الرئاسي على هذا التوجه الجديد، بما يعني أنها تدعمه، قررت ميليشيا "كتيبة ثوار طرابلس" أن تأخذ الأمر بيدها، وجاء القرار من أمرها أيوب أبوراس، الذي كان قد سيطر على الكتيبة في ديسمبر 2019 بانقلابه على هيثم التاجوري، الذي كان قد غادر البلاد آنذاك والتحق باستثماراته خارجها، وهو الذي سبق أن انقلب بدوره في 2012 على مؤسس "ثوار طرابلس" الإرهابي مهدي الحراتي.

بعد نقله إلى مقر الميليشيا، كان أول ما فعله قادتوها هو التفتيش في هاتف محمد بعيو عليهم يعثرون على ما يدينه من رسائل أو صور عبر التطبيقات، وهذا أمر مألوف لدى ميليشيات طرابلس، وتمت ممارسته مع هاتف هند عمار التي جرى اختطافها في ذات الوقت تقريبا، وبالتزامن مع إعادة شعار "بركان الغضب" إلى الشاشات، وبث أناشيد تحريضية والعودة إلى بث سموم الكراهية.

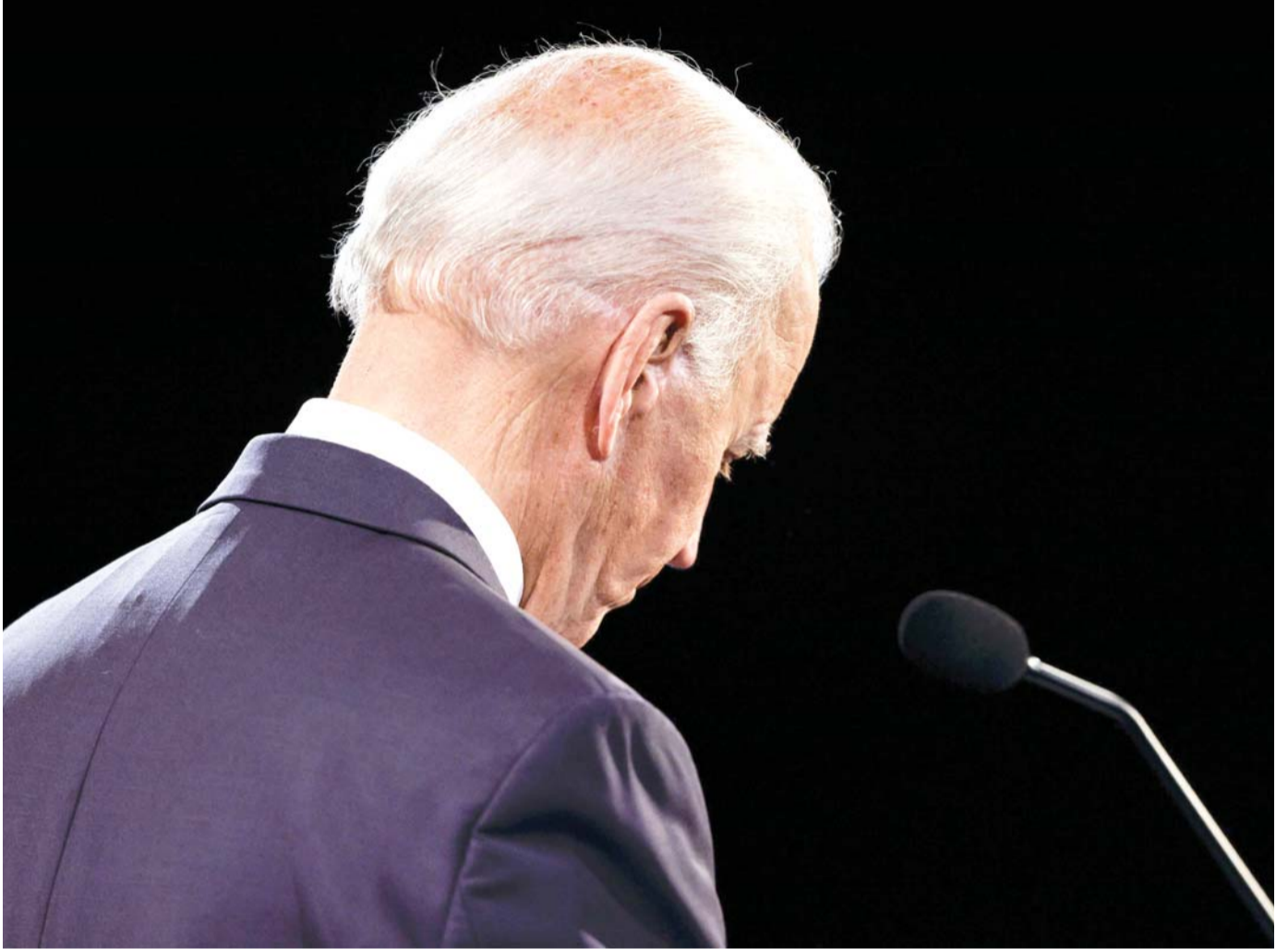
لقد أثبتت هذه الحادثة أن لا حل سياسيا، ولا مصالحة وطنية في ظل سيطرة الميليشيات على غرب ليبيا، وأن كل ما قيل ويقال داخليا وخارجيا عن تقدم في الحوار الليبي - الليبي، سواء في جنيف أو بورنيق أو القاهرة أو الخرقة أو فاليقا أو غيرها، لا يخرج عن دائرة الوهم أو حبوب التخدير، التي يتم ترويجها إعلاميا بهدف الدفع نحو تأبيد الصراع.

ما دامت هناك جماعات مسلحة وشباب مندفع بهوس تسلطي ورغبة في إبقاء الوضع على ما هو عليه، وما دام المجتمع الدولي عاجزا عن جمع السلاح وحل الميليشيات، وما دام رئيس المجلس الرئاسي نفسه غير قادر على إنفاذ قراراته أو فرض أوامره على قواته، فإن الأمر سيبقى على حاله، وستبقى الدولة المدنية الديمقراطية التعددية مجرد شعار أجوف يتردد على ألسنة من لا يؤمنون لا بالمدنية ولا بالديمقراطية ولا بالتعددية ولا بالدولة أصلا.



محمد بعيو يدفع ثمن مواقفه المناهضة للإخوان

ضغوط وخيارات: السعودية أمام تقارب بايدن وخامنتي



خسارة واشنطن للدعم السعودي هي الخسارة الأهم

حضن الولي الفقيه، من دون مخادعات ولا أنصاف حلول. السعودية ليست عاجزة عن الدفاع عن نفسها في مواجهة التهديدات الإيرانية، وهي ليست بحاجة إلى دعم أميركي مُكَلَّف ومناقف.

معادة السعودية، إنما سوف تعني معاداة باقي دول الخليج، التي تستثمر مجتمعة في الولايات المتحدة ما لا تستثمره الصين نفسها، برغم أنها ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم

خسارة الدعم السعودي للولايات المتحدة، هي الخسارة الأهم. سواء فهم بايدين حقيقة الموقف الشعبي في كل دول المنطقة حيال نظام الهمجية الإيراني، ومنه موقف الشعوب الإيرانية نفسها، أم لم يفهم، فهذه مشكلته هو، ولست مشكلتنا نحن. شعوب ودول المنطقة بأسرها، تعرف أن هذا النظام ارتكب، وسيظل يرتكب الجرائم والأعمال الهمجية مع كل دولار يدخل إلى جيبه، ويجب أن يصل إلى نهايته الطبيعية.

وعندما تجد الصحافة في الولايات المتحدة نفسها واقفة على الضفة السياسية والاستراتيجية والأخلاقية الخطأ، فإنها لن تلوم إلا نفسها. موقف سعودي حازم يضع كل شيء على الطاولة ويهدد بقلبها، هو الجواب الوحيد الذي يمكن تقديمه لإدارة الرئيس بايدين، إذا اختار التراخي مع ذلك النظام.

فليذهب ليجلس في حضنه، وليجن من ذلك ما يريد أن يجنيه. ولكن من دون أن يحول ذلك إلى عبء استراتيجي يقع على أكتاف شعوب ودول المنطقة. سنقول له: زواجكم مبروك. وسنرسل الهدية. خروج القوات الأميركية من الخليج، فضلا عن غيرها من دول المنطقة سيكون مطلبا مشروعا، وواجبا، ومنعطف ضروريا للرد على منعطف أرع يهدد بزعة المنطقة. وفي الواقع، فإن من المفيد تماما، أن يتحول هذا الأمر إلى مطلب شعبي، على الأقل لكي نضع زوبعة أعلى غبارا من زوبعة الزواج المحتمل بين الهمجية والحمافة.

الذي قد يتراخى حيال التهديدات الإيرانية. وفي حال عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي مع إيران من دون توفير الضمانات بوقف السياسات العدوانية الإيرانية تجاه دول المنطقة، ومن دون وقف سياسات تصدير المرتزقة والميليشيات الطائفية، ومن دون وقف المشروع الطائفي نفسه، مع عنك تطوير الصواريخ ورفع مستويات تخصيص البورانيوم، فإن السعودية هي التي يجب أن تنقلب على الولايات المتحدة:

أولا، بسحب استثماراتها وإعادة توجيهها إلى مناطق أخرى في العالم. وثانيا، بالدعوة لإخراج قوات الولايات المتحدة التي لا تنفع فيها من مياه الخليج العربي. وثالثا، بتعزيز علاقات الشراكة الاستراتيجية مع القوى الدولية الأخرى. ورابعا، بتحسين وتطوير قدراتها العسكرية الخاصة. وخامسا، ببناء مجتمع قوي قادر على الجمع بين الإصلاح والقيم التقليدية. وسادسا بمواصلة الحرب على الإرهاب والتطرف، بمعزل عن الشراكة مع طرف لا يفهم طبيعة الموضوع من الأساس، ولا يفهم حقيقة أن تنظيمات الإرهاب تلد بعضها بعضا وأن نظام الولي الفقيه هو المنبع الرئيسي لها. وهو الوجه الإرهابي الأول للإسلام السياسي الذي استولد وجهه الإرهابي الآخر.

بصراحة، يجب أن يفهم الرئيس بايدين، بمنتهى الوضوح، أنه بينما يمكن للحلفاء أن يختفوا من دون أن يتقبوا القارب، وبينما يمكن لهم إجراء تسويات سياسية تناسب مصالحهم المشتركة، إلا أنه ما إن يرفع الضغوط عن إيران، وما إن يعد ليمد نظامها الإرهابي بالحياة، فمن الأفضل للسعودية ولباقي دول الخليج، أن يذهب ليجلس في

الاستراتيجية بين البلدين. وهو درع رادع أيضا. إن يكفي للسعودية أن تسحب تلك الأموال لتستثمرها في أماكن أخرى في العالم، فتدرك الولايات المتحدة حجم الضرر الناتج عن انعدام الثقة بالاقتصاد الأميركي. معاداة السعودية، إنما سوف تعني معاداة باقي دول الخليج، التي تستثمر مجتمعة في الولايات المتحدة ما لا تستثمره الصين نفسها، برغم أنها ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم. إذا كانت المصالح هي لغة التفاهم، فما هنا تكمن المصالح.

يمكن للرئيس بايدين أن يوجه انتقادات، إلا أن الحمافة لن تذهب به إلى تبني سياسات عدائية. الزمن سيكون باهظا، ليس على الاقتصاد الأميركي المقلل بالأزمات فحسب، وإنما على مكانة الولايات المتحدة كقوة دولية عظمى أيضا.

أوراق السعودية الأخرى قوية أيضا. ومنها علاقاتها المتوازنة مع باقي القوى العظمى. ونفوذها السياسي الإقليمي ومكانتها في مجموعة العشرين. السعودية، في الواقع، هي التي تستطيع أن تتخذ مواقف حازمة تجاه أي سلوك استراتيجي خاطئ، من جانب إدارة الرئيس بايدين. وإذا قرر أن ينتهج ما انتجه الرئيس باراك أوباما، فكانه لا يرى العواقب الكارثية التي انتهت إليها المنطقة بسبب جرائم إيران وتدخلاتها وأعمال ميليشياتها الإرهابية. والسعودية لن تساعده لكي يصر.

ومن الخير لها أن تبقى على عماه، وأن تجعله يتحمل، بمفرده النتائج، في حدود الضغط الثاني، فإن القيامة يجب أن تقوم على ذلك السلوك

علي الصراف
كاتب عراقي

من المرجح أن يتخذ الرئيس الأميركي المقبل جو بايدن مواقف عدائية تجاه السعودية. فما هي خيارات الرياض؟ هناك نوعان مختلفان من الضغوط المحتملة. الأول، يمكن تحمله وامتصاص أضراره. والثاني، يدفع إلى القطيعة.

في حدود الضغط الأول، فإن انتقادات تتعلق بحقوق الإنسان وقضية اغتيال جمال خاشقجي والحرب في اليمن، لن تشكل عائقا أمام بقاء التحالف الاستراتيجي بين الطرفين، بل تطويره أيضا. سوف يكون مطلوباً من المملكة أن تقدم بعض التنازلات، وأن تظهر حسن النوايا، وأن تدفع باتجاه دعم الشراكة في مختلف أوجه التعاون، ومنها في مجالات مكافحة الإرهاب والتطرف، والشراكة الاقتصادية.

موقف سعودي حازم يضع كل شيء على الطاولة ويهدد بقلبها، هو الجواب الوحيد الذي يمكن تقديمه لإدارة الرئيس بايدين، إذا اختار التراخي مع النظام في إيران

ما لا يمكن تناسيه هو أن التبادل التجاري بين السعودية والإمارات، وهما قوة اقتصادية وسياسية واحدة، وبين الولايات المتحدة، يزيد عن 65 مليار دولار سنويا، منها واردات تبلغ نحو 38 مليار دولار سنويا، بينما تصدر الدولتان ما قيمة 27 ملياراً إلى الولايات المتحدة. وحتى العام 2018، فقد بلغ حجم الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة 506 مليارات دولار، معظمها في سندات الخزنة والأوراق المالية الأخرى، عدا عن مليارات الدولارات من الاستثمارات في الشركات الأميركية المختلفة.

هذه القوة تكفي بمفردها لكي تكون درعا يحمي العلاقات

